ويتصور اجتماع حجة الاسلام مع القضا في رقيق افسد حجه ثم عتق ولو
افسد هذا الرقيق حجة بعد العتق فقد اجتمع عليه قضا ان فاته حج
بعد ذلك وقع عن الثاني وان نواه عن الاول قياسا على ما قبله ولتاكيد
الثاني لوقوعه بعد الكمال واذا اجتمع نذران صح عما نواه منهما وان تاخر
الاكمل موقتا وفات فقوله فيما مر بعدم صحة احرام نذر لمن عليه
قضا يحمل على قضا غير النذر كقضا نفل مع نذر وذلك لان قضا النذر
من جنس النذر فلم يخرج عن اجتماع نذرين قوله او نذرا اي مطلقا اما
لو كان مقيدا بان قال لله علي ان احج في هذه السنة وحج فيها فانه يقع
عن النذر وحجة الاسلام لان ما نذره هو حجة الاسلام غير انه نذر تعجيلها
قوله ان تقع كلها دفعة ولا يتصور ذلك الا في رقيق اوصبي افسد
حجه ثم عتق او بلغ فاذا نذر حجة حينئذ فقد اجتمع عليه الثلاثة ولا يتوقف
النذر على العتق بل يصح قبله واذا اجتمعت الثلاثة ونوى القضا وقع
عن حجة الاسلام ووجب القضا بعد فور من عام قابل وكذا يقال في
القضا مع النذر واذا وجب القضا على من ذكر فور الزم منه فورية
حجة الاسلام ووجب لانه لا يتقدم عليها كما علم ففوريتها جاءت من
فورية القضا ما عدا الرقيق والصبي فلا يتصور القضا في حقه الا من
حجة الاسلام وهي لا يتصور فيها واحد عن القضا واخر عن حجة الاسلام
لانه لا عكس اجتماع حتى الاسلام وحينئذ فنلغيه حجة واحدة وتقع عن
حجة الاسلام قوله من جماعة متعلق بتقع وقوله فيما ذكر اي من
الصور الست قوله الامن فاته حج الخ استثنا من قوله او نوى من عليه
فرض غيره وقع عنه وهو منقطع لان هذا لم ينو بالفعل بل الى باعمال
الغير وهو العمرة حتى لو نوى بذلك التحلل كانت نيته لاغية وهذا
الاستثنا تضمن دعويين الاولى قوله وتحلل بعمل عمرة اي وجوبا
الثانية قوله فلا يجزيه عن عمرة الاسلام وعلل ذلك الخ على اللف
والنشر المشوش فقوله لان احرامه علة للثانية وقوله لان استدامة
علة لقوله والتحلل واجب الذي هو معنى الدعوة الاولى على ما سر
وقوله انعقد لنسكها اي وهو الحج وقوله فلا ينصرف لاخر وهو العمرة
والمراد انه لا ينصرف لاخر مع بطلان الاول فلا يرد ان المحرم بالعمرة
له ان يصرفه للحج معها قوله واجب اي فحرم مصابرته حتى لو شعر

محرما

محرما لم يكفه عن احرام حج القضا كما مر قوله لان الاستدامة
اي مصابرة الاحرام من فعل المحرم كالابتدا اي كما يجب الاحرام
منه وابتداوه منه حينئذ لا يجعله اذ لا ينعقد حجا لانه في غير
اشهره ولا عمرة لان عليه بقية اعمال الحج كالرمي فاندفع ما يقال ما المانع
من احرامه حينئذ لانه اذا احرم بالحج في غير اشهره انعقد عمرة ووجه
الاندفاع ان المراد ابتداوه من فعل المحرم الذي عليه بقية الاعمال
قوله والامر احرم بنسك فيه ما مر من انه استثنا منقطع لانه
لم ينو الغير بل نوى ما عليه في الجملة قوله ثم نبه بما لم يعرف
هل الذي احرم به حج او عمرة قوله وهو من زيادتي الى قوله والحج قوله لانه
ان كان محرما بحج في الواقع قوله لم يضر تحديد نيته اي في الصورتين
وادخال العمرة الخ التي في ضمن القران في الصورة الاولى لا يقتضي ان يضر
في صحة نية الحج السابق فلا يبطله اهـ قال قوله وان كان محرما بعمرة اي
في الواقع فادخال الحج عليها جائز اي في الصورتين وتكون العمرة الثانية
في صورة القران مؤكدة للاولى قوله دون محرمة اي الاسلام وقوله
فلا يجزيه ذلك اي نية القران او الحج عنها قوله ولو اقتصر الخ مفهوم
قوله في المتن فانه ينوي القران او الحج فكان الاولى ان يأتي بالفا
وبقي من مفهوم ذلك ايضا ما لو لم ينو شيا وحكمه انه يلغو ان لم
يأت باعمال العمرة لم يحصل التحلل لجواز انه كان محرما بحج ولم يتم اعماله
او باعمال الحج حصل التحلل وسقط عنه احد النسكين لكنه لا يعلم
بعينه فيجب عليه الاتيان بهما هذا كله اذا عرض بعده فضه اقام
الاولان يفرض بعد الوقوف وقبل الطواف فاذا نوى القران ثم عاد
ووقف ثانيا احرامه عن الحج دون العمرة لاحتمال انه كان محرما بحج
وادخال العمرة عليه لا يضر الثاني ان يعرض بعد الطواف وقبل الوقوف
فاذا نوى القران واتى باعماله لم يجزه عن الحج ولا عن العمرة لاحتمال
انه كان محرما بعمرة وقد شرع في اعمالها والحج لا يدخل عليها حينئذ
فلا يجزيه ما يفعله عن الحج لاحتمال انه كان محرما بحج والعمرة لا تدخل
عليه فلا يجزيه ما فعله عنها الثالث ان يعرض بعدهما وحكمه انه
لا يجزيه ما فعله عن الحج ولا عن العمرة لعدم تجديد النية قبل الطواف
والوقوف فقط كما لو لم ينو شيا فبقيا على ما حصل ما ذكره في ثم الاصل قوله

اذا عرض الشك قبل الاتيان بشئ من الاعمال

Copyright © King Saud University